

## جانب أمين عام مجلس النواب

**الموضوع:** المسح الشامل لأعداد القضاة العاملين والموظفين والمتعاقدين والأجراء والعاملين بأي صفة كانت في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والصناديق والمجالس والهيئات والمؤسسات التي تمول جزئياً أو كلياً من الدولة.

**المرجع:** - القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019).

- كتاب مجلس الخدمة المدنية رقم 180/ص1 تاريخ 2022/8/31 ومرفقاته.
- كتاب مجلس الخدمة المدنية رقم 181/ص1 تاريخ 2022/9/1.

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وبناءً لتوجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء وطلبه،

وعطفاً على طلب السادة النواب خلال الجلسة التشريعية الأخيرة،

وتطبيقاً لأحكام المادة 80 من القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2019)،

نودعكم ربطاً نسخة عن كامل الملف المرفق بكتابي مجلس الخدمة المدنية رقم 180/ص1 تاريخ 2022/8/31 و181/ص1 تاريخ 2022/9/1 والمتضمنين المسح الشامل لأعداد القضاة العاملين والموظفين والمتعاقدين والأجراء والعاملين بأي صفة كانت في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والصناديق والمجالس والهيئات والمؤسسات التي تمول جزئياً أو كلياً من الدولة.

للتفضل بالإستلام.

**القاضي محمود مكّيّه**

**أمين عام مجلس الوزراء**